

الحزب الحاكم في الجزائر أمام عملية تأهيل مستحيلة

غياب الإجماع الداخلي وعدم فك الارتباط بالسلطة يطيلان عمر الأزمة



عودة النفط الليبي على رأس أولويات إيطاليا

تشرنوبو (إيطاليا) - قال وزير

الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إن هدف بلاده الرئيسي هو عودة تصدير النفط الليبي إلى الخارج.

وأضاف أن إيطاليا تعمل على وجه الخصوص "لإعادة تصدير النفط بالنسبة لإيطاليا، هذه واحدة من الأولويات المطلقة. صادرات النفط ستجعل من الممكن جلب الأموال إلى خزينة الدولة الليبية، لمساعدة مواطنيها".

وتتواجد العشرات من الشركات النفطية الإيطالية على غرار شركة "إيني" التي تستثمر في حقل الفيل النفطي، إضافة إلى حقل الوفاء الواقع جنوب غرب طرابلس الذي تصدر من خلاله الغاز الطبيعي عبر أنبوب بحري إلى إيطاليا وأوروبا. كما تستثمر الشركة نفسها في حقل البوري للغاز الذي يقع على بعد 120 كلم إلى الغرب من طرابلس.

ومن يناير إلى أغسطس، أغلقت فصائل قريبة من قائد الجيش الوطني المشير خليفة حفتر أهم حقول النفط وموانئ التصدير في البلاد للمطالبة بتوزيع عادل للدخل، فيما تدير الحقل المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي وكلاهما في طرابلس.

وبالتوازي، قال لويجي دي مايو إنه "من الضروري إشراك جيران ليبيا في عملية تحقيق الاستقرار في البلد الذي تعمه الفوضى".

ورحب دي مايو الذي زار ليبيا هذا الأسبوع بما سماه "خطوات إلى الأمام" تم التوصل إليها مع اتفاق وقف إطلاق النار.

وقال دي مايو على هامش المنتدى الاقتصادي السياسي "البيت الأوروبي أمبروسيتي" الذي يعقد على بحيرة كومو حتى الأحد، "في الأيام المقبلة، سيكون ضروريا إشراك الدول المجاورة للبيبا" (مصر وتونس...) لأنه "دون الفاعلين الذين لهم تأثير على الطرفين، ستكون التسوية صعبة".

ورفض الوزير الاتهامات بأن روما تريد أداء دور توازن من خلال الحفاظ على الاتصالات مع معسكر حفتر، قائلا إن إيطاليا تخاطب جميع الفاعلين من أجل "تعزيز الحوار بين الأطراف".

وكان الموقف الرسمي الإيطالي حيال الصراع في ليبيا قد واجه انتقادات لاذعة حيث كانت روما تغرد بالفعل خارج السرب من خلال دعم حكومة الوفاق وميليشياتها.

وحاولت روما في ما بعد ترميم علاقاتها مع الطرف المقابل من الصراع (الجيش الوطني والبرلمان) لكن ذلك لم يغير شيئا بعد التدخل التركي الذي أبح الأزمات وبات يؤشر على قرب انتهاء الحضور الإيطالي في ليبيا.

الماضي يحاصر حاضر الحزب

وقال "إنني أعول عليكم في تشييط حملة الاستفتاء على مشروع التعديل الدستوري في دوائركم الانتخابية، وضِعوا أنفسكم تحت تصرف سماتكم لإبراز دور الحزب وإسهاماته في هذا الجهد الوطني المرتقب".

ولفت المتحدث إلى أن "التعديل الدستوري المرتقب سيرتب عنه انتقال نوعي في النظام السياسي، ينبغي عنه ميلاد جمهورية جديدة، لا تدير ظهرها لماضيها وسيكون لجميع الأجيال مكانة مرموقة فيها، جمهورية يسود فيها الحق والعدل والقانون".

ويتطلع قطاع عريض من المناضلين والقياديين الجدد في الحزب، إلى طبعه جديدة من الحزب العتيق في البلاد، وتعيد لجبهة التحرير مجدها الضائع، وترمم الشرح الذي مزق الحزب وابعده عن وعائه الشعبي، وهي المهمة التي تبدو مستحيلة في ظل غياب الإجماع الداخلي على القيادة الجديدة، وغياب نية فك الارتباط بالسلطة التي وظفتها في تسويق فشلها المتراكم.

أن تتحول إلى لجان انتقالية دائمة، ما جعلها عرضة لفقدان شرعية الوجود نهائيا".

ومنذ افتكك جناح الرئاسة بقيادة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لجبهة التحرير الوطني، من الغريم علي بن فليس العام 2004، تداول على الحزب العديد من القيادات، وصار أكثر ارتباطا بالسلطة، لدرجة تنصيب الرئيس بوتفليقة رئيسا للحزب، وظهر نفوذ محيطه في صفوفه بشكل لافت من طرف رموز وشخصيات رسمية ورجال أعمال، أشروا بشكل كبير على مسار جبهة التحرير الوطني خلال العشريتين الأخيرتين.

ويبدو أن حزب جبهة التحرير بطبعته الجديدة لا يريد التأخر عن الانخراط في أكبر الاستحقاقات المقبلة للسلطة، حيث دعا الأمين العام الجديد نوابه في البرلمان إلى "المساهمة الفعالة في مناقشة مشروع التعديل الدستوري الذي سيرعرض عليهم بعد أيام".

أمانيتهم، لأن الحزب لا يزال قائما وسيبقى خالدا في وجدان الشعب الجزائري".

وذكر أن "جبهة التحرير الوطني عود صلب، قد بنيتي ولكن لا ينكسر، ورسالة الحزب العتيق المعلن عنها في بيان أول نوفمبر لم تكتمل، لذلك فإن بقاها واستمرارها أمر ضروري وحيوي".

وفي سياق حديثه عن موجة الفساد التي تعترى الحزب، أكد بعجي على أن "حزبه لن يضم في صفوفه الفاسدين وأصحاب المغانم المادية الذين جعلوا من جبهة التحرير الوطني سجلا تجاريا، وأن ظاهرة الفساد كانت غريبة على ثقافة مناضلي الحزب، غير أنها عمت مع توافد الغرياء الذين لا صلة تربطهم به، وأن قيادته بصدقة تفعيل عمل لجان المالية والرقابة والانضباط في هذا المجال".

وأضاف "لا يخفى على أحد أن جبهة التحرير الوطني مرت بأزمة عميقة متعددة الأبعاد والجوانب، منها أزمة شرعية الهياكل النظامية التي لم تتجدد منذ ما يزيد على عشر سنوات، وكثير من المحافظات تسير بلجان انتقالية توشك

المنابر، دعت إلى تجريد الحزب الحاكم من شعار جبهة التحرير التاريخية. وسبق أن دعا حزب جيل جديد، في المقترحات التي قدمها إلى لجنة تعديل الدستور، إلى ضرورة سحب شعار جبهة التحرير التاريخية، من أي حزب سياسي وحظر استغلالها في الممارسة السياسية، على اعتبار أنها موروث تاريخي لكل الجزائريين يختلف توجهاتهم وخلفياتهم السياسية والأيدولوجية.

أما تيار السلام (حزب سياسي جديد)، فقد أطلق دعوة للطبقة الحزبية من أجل مقاطعة أية انتخابات تشارك فيها جبهة التحرير الوطني الحالية، بعد الفضائح التي تفجرت في الإفادات التي قدمها كل من بهاء الدين طليبة وإسكندر ولد عباس، لقضاء العاصمة.

وكان الأمين العام الجديد للحزب الحاكم أبو الفضل بعجي، قد استغل فرصة لقائه بأعضاء الكتلة النيابية، للتأكيد على أن "الداعين لإحالة جبهة التحرير الوطني على المتحف، قد خابت

الأزمات تطارد حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر، الذي قد يدفع خلال المرحلة الجديدة فاتورة أخطاء الماضي لدى الطبقة السياسية التي قادت البلاد خلال خمسين عاما.. أزمات كثيرة بينها ما يتعلق بشريعة مؤسسات الحزب، ودوره في المرحلة القادمة، وفشل رهانات تأهيله للاستمرار بلعب دوره الريادي مع قيادة جديدة.

صابر بلدي

الجزائر - فوجئت القيادة الجديدة

لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر باعتراقات النائب البرلماني المسجون، ونجل الأمين العام السابق جمال ولد عباس، حول ممارسات فساد مذهلة سادت الانتخابات التشريعية الأخيرة، بشكل فاقم متاعبها عشية الذهاب إلى الاستفتاء الشعبي على الدستور، والاستعداد للانتخابات التشريعية ومحلية مبكرة.

تلقى حزب جبهة التحرير الوطني ضربة قاصمة عشية الاستعداد للذهاب إلى استفتاء شعبي على الدستور الجديد، وانتخابات تشريعية ومحلية مبكرة، بعد الكشف عن ملابسات فساد مالي وسياسي مزلزل تورطت فيه القيادة السابقة، وبعض رموز نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفيمما أفضت الإفادات التي قدمها النائب البرلماني المسجون عن محافظة عنابة بهاء الدين طليبة، وإسكندر ولد عباس، نجل الأمين العام المسجون أيضا، إلى ضرورة حل المجالس المنتخبة التي أقرتها انتخابات العام 2017، تتطلع القيادة الجديدة في الحزب إلى امتصاص الضربة واحتواء تداعياتها، تحسبا لأي عقاب انتخابي خلال الاستحقاقات المقبلة.



أبو الفضل بعجي
جبهة التحرير مرت
بأزمات ينفذها شرعية
الهياكل النظامية

وكان الحزب الحاكم محل غضب الشارع الجزائري خلال احتجاجات الحراك الشعبي التي اندلعت العام الماضي، والذي عبر عن ذلك بشعار "جبهة التحرير ارحل"، وذلك بعد اصوات سياسية تكررت في عدد من

إبراهيم منير.. قيادي من الحرس القديم مرشدا لجماعة الإخوان في مصر



اختيار لملء الفراغ

ضرورية، بالنظر إلى أدوار منير المعروفة كحلقة اتصال وقناة تمويل مفتوحة مع كل من تركيا وقطر وإيران.

ويبرز تصدير اسم هذا الرجل على رأس قيادة جماعة الإخوان من توجه جرى ترسيخه بعد انهيار التنظيم في الداخل المصري وتفكيك هيكله الإداري والقبض على قياداته، يرى أصحابه ضرورة الاستفادة من تجربة الستينات من القرن الماضي، عندما تعرضت الجماعة لأزمة مشابهة في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، ما دفع القيادات إلى لملء شملها وإعادة ترتيب أوراها وتنظيم صفوفها من الخارج، انطلاقا من العواصم التي لها قاداتها إليها.

ووضع قادة الحرس القديم تصورا، فحواه أهمية إثبات أن الجماعة لا تزال حاضرة، وتستطيع امتصاص كل الضربات مهما كانت قوية، والإبقاء بأن لديها مقدر على العودة السريعة إلى المشهد، وهذا لن يتحقق من خلال محاولاتها البائسة لإثبات حضورها بالحالة المصرية في ظل الأوضاع القائمة ومواصلة الأجهزة الأمنية تطويق تحركاتها، بينما يمكنها إثباته عبر استعراض تماسكها وتعظيم نشاطاتها.

تواجه خطة الجماعة العديد من التحديات، فوضعها الحالي خارج مصر ليس كما كان في الستينات، بالنظر إلى أن هناك دولا عدة حظرت نشاطها وصنفتها كتتنظيم إرهابي، ولم يعد الترحيب بها في العواصم الغربية كما كان في الماضي، عندما نظر إليها كأداة لصد التمدد الشيوعي.

من ثبت عدم رضوخه للقيادات بالحرمان من الإنفاق المالي أو رفع الغطاء الأمني عنه وتسهيل عملية القبض عليه. وتشير بعض الدلائل إلى إسهام قيادات الحرس القديم في الخارج والداخل بطرق غير مباشرة، في سقوط غالبية قيادات التيار الشبابي بيد الأجهزة الأمنية، وفق معلومات أكدها اللواء والخبير الأمني عبدالحميد خيرت.

تدرك قيادات الإخوان تبعات اختيار إبراهيم منير مرشدا على الأوضاع الداخلية، وما يثيره من غضب وسط تيار الشباب

عكست حالة السخط والتمرد عقب إعلان قرار اختيار منير حالة من فقدان السيطرة على التنظيم، خاصة أن شباب التنظيم وقواعده فقدت الثقة ونظرة بريية لقيادات الجيل الأول، كسبب رئيسي في انهيار الجماعة وتمزقها، وتخليهم عنهم لدرجة اتهام الحرس القديم مباشرة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية لتسليمهم.

وينطوي اختيار إبراهيم منير، على سابقة لم تحدث من قبل، حيث جرى العرف أن يكون المرشد أو القائم بأعماله مقبلا في مصر، باعتبارها دولة ميلاد الجماعة ومنشئها، ورغم عدم التوافق عليه، إلا أن حاجة الجماعة خلال المرحلة المقبلة لنيل ثقة حلفائها الإقليميين

القبض عليه)، المناورات السياسية والمزاوجة بين العلنية والسرية، وبين النزاع السياسي والعمل السري المسلح، وهو نفس نهج حسن البنا القائم على ممارسة العنف في الخفاء، وعدم تبيينه بشكل علني لاستثماره سياسيا عبر نشاط الجماعة الناعم.

وعرض الحرس القديم بعد اكتشاف وهزيمة اللجان النوعية المسلحة، وهي: "حسم" و"لواء الثورة"، على التيار الشبابي تفكيك اللجان النوعية ونزاعها السياسي في الخارج، وهي اللجنة الإدارية العليا، وأعلن أن أبواب الجماعة مفتوحة لكل من أراد اللحاق بركبها وفق نظمها ولوائحها وأدبياتها.

يتبع منير، كمثل للحرس القديم بالخارج، نفس نهج حسن البنا عندما تخلى عن التنظيم الخاص وتبرا من ممارساته وجرائمه، وكما أطلق البنا عبارته الشهيرة "ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين" عقب اغتيال المستشار الخازن دار بالقاهرة، متبرئا من شباب الجماعة.

وأطلق منير عبارته التي أثارت سخط شباب الجماعة قائلا "الجماعة لم تطلب من أحد الانضمام لصفوفها، ولم تزج بهم في السجون، ومن أراد أن يخرج منها فليفعل"، في محاولة للاحتفاظ بمسافة لأسباب سياسية.

عشق الحرس القديم الانقسام داخل الجماعة، وأمعنوا في تأليب جراحها، من خلال التنصل من الجناح المسلح ومن قيادات وأعضاء حركتي "حسم" و"لواء الثورة"، والعمل على معاقبة كل

هشام النجار

القاهرة - في خطوة سريعة تعكس حرص جماعة الإخوان على تجاوز ضربة القبض على أحد أهم قياديينها، محمود عزت، وإظهار قدرتها على التماسك والسيطرة، أصدرت بيانًا الجمعة، أعلنت فيه اختيارها لإبراهيم منير قائمًا بأعمال المرشد العام للجماعة.

وتدرك قيادات الإخوان تبعات هذا الاختيار على الأوضاع الداخلية، وما يثيره من رفض وغضب وسط تيار الشباب الساخط أصلا على أداء الحرس القديم داخل مصر وخارجها، لذلك حث بيان الجماعة المكاتب الإدارية والشعب التابعة للجماعة احتواء هؤلاء.

وتنطوي تسمية إبراهيم منير على محاولة لطماننة رعاة الجماعة في الخارج، وسد أي فراغ في القيادة محتمل أن يستغله جناح التيار الشبابي لتصعيد قيادات بديلة، وفرض أمر واقع على عناصر الحرس القديم، وسحب البساط من تحت أقدامهم، لأن هناك محاولات سابقة لهم عكست رغبتهم في إقصاء القيادات القديمة وفرض أخرى تمثلهم وتعتبر عما يسمى بـ"اللجنة الإدارية العليا"، التي تعد امتدادا ونزاعا سياسية للجنان النوعية المسلحة، التي قادها القيادي الراحل محمد كمال، الذي قتل في مواجهة مع قوات الأمن المصرية منذ أربعة أعوام.

يختلف الفريقان إلى حد كبير، حيث يتبنى فريق إبراهيم منير ومحمود حسين، ومعهما محمود عزت (قبل